مرادفاً' لصاحب مقاطعة»[١٦]. ويذكر عبد العزيز الدوري، في كتابه «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي» أن بعض الأراضي الواسعة قد اعطيت لشيوخ القبائل من قبل الاداريين العثمانيين[١٧]. يضاف لهذا أن بعض المتنفذين من الشخصيات الدينية قد تسلم ادارة أراضي الوقف. ومن المعروف أن أراضي الوقف ترصد للمشاريع الخيرية الاجتماعية والدينية، إلا أنها اتخذت صفة اقطاعيات خاصة، نظراً لأن الوكلاء المشرفين عليها، كانوا يتصرفون بمدخولها لمصالحهم الخاصة، وذلك بصيغة وضع اليد وبصيغة ارثية. ومن أشهر الاسر التي استفادت من هذا النظام آل النشاشيبي والحسيني من القدس والتميمي في الخليل[١٨]. وهنالك تقديرات تقول إن الأراضي التي وصلت لأيدي العائلات الاقطاعية والدوائر الدينية المتنفذة في فلسطين، والتي تركزت كملكية خاصة فيما بعد، بلغت نصف الأراضي المستثمرة[١٩] ونلخص، فيما يلي، النتائج المباشرة لصدور القوانين العثمانية، على ملكية الأرض وأوضاع الفلاحين في فلسطين[٢٠]:

أولاً - يمكن اعتبار مصادرة الدولة العثمانية للأراضى المتروكة التي تخصّ الملّاكين الوسط والصغار وقبائل البدو، وبيعها هذه الأراضي لكبار الملّاكين، بمثابة الخطوة الاولى نحو تركيز الملكية الواسعة للأراضي في أيدي قلة من الاسر الاقطاعية على حساب الجّماهير الواسعة من فقراء الفلاحين في مجتمع يشكل الفلاحون فيه الغالبية العظمى من السكان.

ثانياً - أدّى امتناع بعض الملّاكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو عن تسجيل أراضيهم بأسمائهم، تهرباً من دفع الضرائب الباهظة، ورسوم التسجيل الخ... إلى استيلاء الدولة على أراضيهم وبيعها هذه الأراضي بأثمان بخسة للملاكين الكبار الذين تواطأوا مع الاداريين العثمانيين المعنيين بالأمر.

ثالثاً - أسهم تهرب الملاكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو من دفع الضرائب والرسوم، بغض النظر عن دوافع هذا التهرب، في تركيز الملكية الواسعة للأراضي، ليس فقط في أيدي الأسر المتنفذة، وإنما، أيضاً، زاد في توسيع ملكية الأوقاف واتساع نفوذها الاجتماعي، وذلك عندما لجأ بعض الملاكين الصغار إلى احالة أراضيهم للأوقاف. لأن أراضي هذه الأخيرة معفاةمن الضرائب والرسوم.

وكما نلاحظ، فقد طرأ تغيير شامل على علاقات الملكية في فلسطين وفي عموم المنطقة، في نهايات الحكم العثماني، حيث «تقلصت الملكية الصغيرة والاميرية لصالح الملكية الكبيرة»[٢١]. وبهذا، تحولت أراض واسعة ملكاً للمؤسسات الدينية، ولبعض الاسر ذات السطوة والوجاهة الاجتماعية. مما أدى إلى تمكين هؤلاء (الأوقاف والوجاهات) من بسط هيمنتهم الاقتصادية والسياسية، بالاضافة إلى نفوذهم الديني والاجتماعي على المجتمع الفلسطيني؛ أذ منحهم هذا الوضع المستجد، الامكانية لأن يلعبوا دوراً مهيمناً في النضال الوطني الفلسطيني فيما بعد. وقد صبّ هذا الدور بالطبع في مصلحتهم الطبقية، أساساً، على حساب النضال القومي والطبقي لجماهير الشغيلة الفلسطينيين.

الصناعة والتجارة: ولم يكن حظ الصناعة والتجارة من التطور، في ظل الحكم العثماني أوفرمن حظ الزراعة؛ فقد أعاق النظام العثماني تطور المدن العربية، كما «أعاق